

مُلخّص كتاب

العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والآفاق

ندوات ٧٥

يُعدّ هذا الكتاب حصيلة ندوةٍ علميّةٍ عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط تحت عنوان: "العلاقات العربية-الإقليمية: الواقع والآفاق"، وذلك يومي ٢ و٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، بمشاركة نحو مائة من الخبراء، والأكاديميين، ورجال السياسة، من نحو ستّ بلدانٍ عربيّة.

يتناول الكتاب العلاقات العربيّة-الإقليميّة منذ عام ٢٠١٠، على نحو عميق لتحقيق عددٍ من الأهداف، أبرزها: تقييم الموقع والدور الذي يحتلّه العالم العربيّ على خريطة العلاقات الإقليميّة، ودراسة اتجاهات العلاقات العربيّة-الإقليميّة في ضوء التحوّلات المتسارعة والمعقّدة التي يشهدها الإقليم والعالم، ورسم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات العربيّة-الإقليميّة، ومحاولة تقديم رؤية عربيّة مشتركة؛ لصياغة سياسة خارجيّة تجاه القضايا الكبرى. ويركّز الكتاب في دراسته لواقع ومستقبل العلاقات العربيّة-الإقليمية على ثلاثة مستويات، هي: العلاقات السياسيّة، والاقتصاديّة، والعسكريّة-الأمنيّة. كما لم يُغفل المستويات الاجتماعيّة والثقافيّة في التحليل، بما يُعزّز توضيح الصورة الإجماليّة للعلاقات العربيّة-الإقليميّة.

يضمّ الكتاب مقدّمَةً وأربعة أبواب، بالإضافة لعددٍ من الملاحق. يحتوي الباب الأوّل الذي يحمل عنوان: "العلاقات العربيّة-التركيّة" ثلاثة فصول، يناقش الفصل الأوّل منه "الأبعاد السياسيّة للعلاقات العربيّة-التركيّة"، ويُشير إلى تطوّر السياسة التركيّة نحو المنطقة العربيّة، والعوامل السياسيّة المؤثرة في علاقات الطرفين، وبخاصة في المرحلة الراهنة. ويخلص الفصل إلى أن هذه العلاقات تتميز بالتفاعل والاستمرارية مهما تباعدت سياسات الدول أو اتّجهت نحو الانعزال. وأن هناك تحوّلًا مهمًا تشهده السياسة التركيّة حاليًا في المنطقة العربيّة، متمثلاً باللجوء لسياسة القوة ضمن المنهج الواقعيّ؛ من أجل تصحيح ميزان القوى، ومواجهة التهديدات الإقليمية الصاعدة، كالتدخل العسكري ونشر القواعد العسكريّة خارج الأراضي التركيّة. وأنّ أهمّ العوامل المحليّة التي ساهمت في هذا التحوّل هي: تغيير شكل النظام السياسي التركي منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وتجاوز المحاولة الانقلابية الأخيرة، وتخلّص حزب "العدالة والتنمية" من كثيرٍ من الأمور التي يمكن أن تعوق سياساته.

أما الفصل الثاني، والذي يحمل عنوان: "العلاقات العربية- التركية في مجال الطاقة والاستثمار: دراسة حالة الجزائر" فيركّز على حالة الجزائر كنموذج لهذه العلاقات، ويحلّل العلاقات التركيّة- الجزائرية من زاوية اقتصادية، تحدّد أوجه التكامل والتعاون في العديد من القطاعات الاستثمارية بين الدولتين، ويتناول الإشكالات التي تواجه قيام علاقات متميزة ووطيدة بينهما، وصولاً إلى تقديم بعض التوصيات في هذا الشأن بما يخدم المصلحة الثنائية المستقبلية بينهما بشكل دائم. ويخلص الفصل إلى أن الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة لتركيا، والذي يُمكنها من لعب دور الشريك الضامن لاستمرار تدفق موارد الطاقة إليها، وأن حركة الاستثمار الثنائي بين الدولتين قد انتقلت وتوسّعت بواورها لتشمل مجالاتٍ متشعبة ساهمت في رفع الموازين التجارية للدولتين.

ويتناول الفصل الثالث والأخير من الباب الأول: "العلاقات العربية- التركية، والصراع العربي الإسرائيلي"، موضعاً المتغيّرات القائمة، أو المحتملة مستقبلاً، والتي يمكن أن تفتح آفاقاً لدورٍ تركيٍّ أكثر نشاطاً وتأثيراً في القضية الفلسطينية ولصالحها؛ مثل اتجاه بوصلة سياستها الخارجية نحو الشرق "روسيا، والصين، وإيران" بالتوازي مع توتر علاقاتها مع حلفائها الغربيين؛ أي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إضافةً إلى عاملٍ داخليٍّ مهم يتمثل ببدء تطبيق النظام الرئاسي في البلاد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، وعوامل إقليمية مرتبطة بالعلاقة مع مصر وإسرائيل وحلّ الأزمة السورية وغيرها. ويناقش الفصل محدّدات السياسة الخارجية التركية، وواقعها بشكلٍ عام، ومقاربتها للقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص، وتناول فيها الحوافز والمعوقات لدورٍ تركيٍّ نشطٍ في القضية الفلسطينية، في المستويين الفلسطيني- الفلسطيني، والفلسطيني- الإسرائيلي. ويخلص الفصل إلى أن إمكانات أنقرة للعب دورٍ فاعلٍ في القضية الفلسطينية محدود حالياً؛ لأسباب عدّة في مقدّمتها احتكار مصر لملفّ المصالحة الفلسطينية الداخلية من جهة، والأجندة التركية الداخلية المزدهمة، والملفات الإقليمية المتأزّمة، وفجوة الثقة بين تركيا وإسرائيل من جهة أخرى. ومع ذلك، فإنّ قرار السياسة الخارجية التركية سيمتلك سرعةً أكبر في تحرّره من ضغوط المحور الغربي الذي احتكر التأثير عليه لعقود عديدة، وهو ما يعني فتح آفاقٍ ممكنة لدورٍ تركيٍّ نشطٍ وإيجابيٍّ في القضية الفلسطينية، الأمر الذي يضع الأطراف الفلسطينية أمام مسؤولية دعم هذا المسار وتعزيزه وإسناده.

يحملُ الباب الثاني من هذا الكتاب، عنوان: "العلاقات العربية- الإيرانية"، ويضم فصلاً تحت عنوان: "العلاقات العربية- الإيرانية: الأبعاد السياسية"، يركّز على تغيّر قراءة إيران للمشهد السوريّ بعد الانفاق بينها وبين مجموعة دول "١+٥" حول ملفّها النووي. كما يتناول العلاقات العربية- الإيرانية في ظلّ الربيع العربيّ، والآثار التي تركها على السياسة الخارجية الإيرانية في المشرق العربيّ تحديداً، إلى جانب

ردود الفعل العربية على السياسة الإيرانية. ويخلص الفصل إلى عددٍ من النتائج أبرزها: أنّ إيران تعتبر الملف السوريّ مدخلاً للتعامل مع ملفات المنطقة الأخرى، كما تعتبر موقفها الداعم للنظام السوريّ غير قابلٍ للتفاوض؛ لأنها ترى في سقوطه تراجعاً لنفوذها في الإقليم، خاصةً في لبنان والعراق. وفيما يخصّ الدور الإيراني في القضية الفلسطينية؛ خلصّ الفصل إلى أنّ الدعم الإيراني المستمرّ للقضية الفلسطينية مثل مصدر دغدغةٍ لعواطف الشعوب العربية التي أُحبطت من مستوى الدعم العربي، وخصوصاً الرسمي، للقضية الأمّ بالنسبة لهم، كما أصبحت إيران تتمدد في الوطن العربي وتحظى بسمعةٍ جيّدة؛ من وراء دعمها للمقاومة الفلسطينية، ومهاجمتها لإسرائيل، وربط ذلك كله بعدم إبداء المستوى الرسمي العربي عمومًا اهتمامًا كافيًا بقضية "الشعوب"؛ بذلك حققت إيران صدًى واسعًا وتأثيرًا كبيرًا لدى الشعوب في المنطقة.

وبالانتقال إلى الباب الثالث الذي يحمل عنوان: "العلاقات العربية مع أثيوبيا ودول الجوار الإفريقي"، يتناول الفصل الأول فيه "علاقات المشرق العربي ووادي النيل مع دول جنوب الصحراء الإفريقيّة" مركزًا على واقع هذه العلاقات منذ استئناف عقد القمم العربية- الإفريقية المشتركة عام ٢٠١٠. ويتطرّق الفصل إلى الأهميّة الاستثنائية التي تتمتع بها أفريقيا عمومًا، وبلدان القرن الإفريقي وشرق إفريقيا على نحوٍ خاصّ، سواءً من حيث الموقع أو الثروات المائية والزراعية والحيوانية والمعادن، فضلًا عن الاكتشافات الحديثة للبترول والغاز الطبيعي. ويصِف الفصل خمس حالاتٍ للحراك الدولي والإقليمي في أفريقيا، هي: إسرائيل وتركيا وإيران "إقليميًا"، والولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي "دوليًا"؛ وكلّ من هذه الحالات لها دوافعها وخطابها الخاص. وينبّه الفصل إلى أنّ الحراك الإقليمي والدولي لا يُرى فيه أيّ إشكال، طالما لم يتعرّض للمصالح العربية- الإفريقية بشكل مباشر، وإلاّ فإنّه ينبغي تشخيصه والتصدي لأيّ تحركات إقليمية أو دولية في إفريقيا في حال إضرارها بالعلاقات العربية- الإفريقية. كما أوصى بإيلاء الشراكة العربية الإفريقية أهمية كبيرة، ما يخلقُ فضاءً استراتيجيًا مُشترَكًا، إن خلُصت النوايا وحسُن التدبير.

ويعدّ الفصل الثاني تحت عنوان: "العلاقات العربية ودول جنوب الصحراء- الأبعاد السياسيّة"، أن هذه العلاقات اتّسمت بقدرٍ كبير من التواصل. كما يشير إلى أنّ الانسجام العام المحدود بين مواقف الأقطار العربيّة في شمال القارة ضمن القضايا السياسيّة الشاملة؛ أدّى إلى أشكالٍ من التنافس الصامت أحيانًا، والمُعلن أحيانًا أخرى؛ ما أدّى إلى أن تتكرّر مع القارة الإفريقيّة نفس السياسات التي اتّبعتها مع الاتحاد الأوروبي؛ أي السياسات الوطنية بدلًا من السياسات التكاملية القائمة على أساس قدرٍ من التنسيق الإقليمي المغاربي، وهو الأمر الذي عمّق من هشاشتها وزيادة نسب خساراتها السياسية والاقتصادية الناجمة عن استمرار ما أسماه حالة "اللامغرب".

ويشير الفصل الأخير من الباب الثالث، والذي جاء تحت عنوان: "العلاقات العربية- الإثيوبية" إلى أنّ إثيوبيا تعتبر دولةً قائمةً في منطقة الشرق الإفريقي، وترتبط بعلاقات دينية وتاريخية وجغرافية وأمنية واقتصادية مع العرب، كما يتناول ما يصفه بالعلاقة المتباينة الصراعية والتعاونية والحيادية بين الدول العربية وإثيوبيا، ويُبرز أخيراً التّحديات التي تواجه العلاقات بين الطرفين. ويخصّص هذا الفصل إلى أنّ العلاقات العربية- الإثيوبية لا تسير على وتيرة واحدة، فهي ليست كلّها صراعية؛ بل تمتاز بالتعاون حيناً وبالصراع حيناً آخر، وبالحياد في حين ثالث، استناداً للأوضاع الداخليّة والإقليمية والدوليّة. ويشدّد الفصل أخيراً على عدد من التوصيات، أهمّها: وضع إطارٍ سياسيّ عربيّ مُوحّد للعلاقة مع الأفرقة بصفة عامّة، والدول المفصليّة كجنوب إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا بصفة خاصّة. والتركيز على الجوانب الإيجابية، وتبني حملاتٍ إعلاميّة تتركّس هذه الإيجابيات، إلى جانب زيادة الاستثمارات وحجم التبادل التجاريّ مع إثيوبيا، خاصةً دول الخليج العربيّ.

وبالانتقال إلى الباب الرابع والأخير من هذا الكتاب، والذي يحمل عنوان: "مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية: محدّدات وآفاق المستقبل"، يورد الفصل الأول منه تحت عنوان "مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية: محدّدات وآفاق المستقبل"¹ ملخصاً للحالة العربية الراهنة، وعلاقات العرب الإقليمية حاضرها ومستقبلها. ويؤكد هذا الفصل على أنّ مؤسسات العمل العربي المشترك، كجامعة الدول العربيّة، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، تقف الآن عاجزةً عن فعل أيّ شيء إزاء النزاعات التي تعصف بالوضع العربيّ، فضلاً عن أنّ تفعل شيئاً في مواجهة التداخلات الخارجية والتمدّدات الإقليمية في المصالح العربية. ولا يذهب الفصل إلى أنّ التحدّيات التي تواجه المنطقة العربيّة يمكن أن ترقى إلى كونها تحدياً وجودياً مع إقراره بحجم هذه التحدّيات، ويشير إلى أنّ القوى الإقليمية الفاعلة كإسرائيل وإيران وتركيا يمكن التعامل معها من خلال قراءة الحاضر والمستقبل والتخطيط السليم في التعامل معها. ويخصّص الفصل إلى أنّ المشروع العربي يجب أن تتوافر فيه استراتيجية للإصلاح الشامل، تعتمد على معالجة الاختلالات البنوية والهيكلية في الاقتصاد، وإنهاء النزاعات العربية- العربية، وتعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك، وتوحيد المواقف العربية تجاه القضايا العربية الكبرى؛ كالقضية الفلسطينية، والقضايا الإقليمية والدولية.

ويركز الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية: محدّدات وآفاق المستقبل"² على تقديم تصوّر لمستقبل العلاقات العربية- الإقليمية في ضوء المتغيرات والعوامل المؤثرة المختلفة، والتي يمكن بلورتها في إطار ثلاثة محاور أساسية: يتعلّق الأول منها بالواقع العربيّ، وقدرة الدول العربية على تجاوز أزماتها الداخلية، واستعادة استقرارها وتماسكها. ويتعلّق الثاني بالقوى الإقليمية المجاورة،

ومدى قدرتها على تقديم تنازلات تسمح بإعادة بناء الثقة معها. أما المحور الثالث فيتعلق بالسياق الدولي الذي تتم في إطاره محاولة إعادة صياغة العلاقات العربية الإقليمية. ويخلص الفصل إلى أن العلاقات العربية- الإقليمية تُموّج بالعديد من الإشكاليات التي تزداد حدةً بفعل التعقيدات في الداخل العربي، ومحيطه الإقليمي، وسياقه الدولي، وأنّ مستقبل هذه العلاقات سيبقى رهناً بالإرادة العربية، ومدى قدرتها على إعادة البناء الداخلي، والانطلاق بقوة ورؤية مشتركة، لمراجعة علاقاتها مع القوى الإقليمية، على النحو الذي يعظم الشراكات، ويحدّ من التحديات التي تمثلها سياسات ومواقف هذه القوى، وتدخلاتها في العالم العربي. كما يخلص الفصل إلى مجموعة من التوجّهات التي تؤشر إلى مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية، أهمها: أنّ إعادة صياغة هذه العلاقات في المستقبل، يعتمدُ على نجاح الدّول العربيّة في تجاوز أزمته وعدم الاستقرار الذي يجتاحها، وتجاوز الخلافات العربية- العربية، والوصول إلى حدّ أدنى من التوافق والمشاركات فيما يتعلّق بالقضايا العربيّة. كما أنّ تركيّاً ستظلّ حليفاً أكثر منها تهديداً بالنسبة لغالبية الدول العربية، لا سيما دول الخليج؛ بالرغم من الخلافات المصرية- التركية، وموقف أنقرة من الأزمة القطرية. وأنّه ورغم التقارب الإيرانيّ مع عددٍ من الدّول العربيّة وفي مقدّمتها قطر؛ فإنّه سيظلّ عدد من الدول العربية الأخرى تنظرُ إلى طهران على أنها تهديد مباشر لأمنها القوميّ، خاصةً السعودية والإمارات والبحرين. وأنّ القضية الفلسطينية ستظلّ موضع إجماع العرب، ولكنها تحتاج إلى تحركٍ عربيّ ضاغط في مواجهة السياسات الإسرائيليّة.

وفي ملحق الكتاب يرد في الكلمة الختامية للندوة، عدد من التوصيات المتعلقة بواقع العلاقات العربية- الإقليمية ومستقبلها، وأهمها: تركيز الجهد العربي وتوحيده، وحلّ المشاكل العربية البيئيّة، وتجنب الاستجابة لأيّ ضغوطٍ دولية، وإعادة النظر في المعاهدات العربية- الإسرائيليّة، وتوحيد الموقف العربي برفض الجهود الدولية لما يُعرّف بـ"صفقة القرن"، واستعادة القوّة العربية في محيطها الحيويّ الإسلاميّ والإفريقيّ، والعمل على تحسين الصورة الذهنية للعرب في دول جنوب الصحراء وإثيوبيا، وكذلك في إيران وتركيا، بالإضافة إلى مشاركة مراكز الأبحاث والتفكير في بلورة وصناعة القرار العربيّ القطريّ والقوميّ، ودعوة المركز لعقد ندوة أخرى مستقبلاً، تتناول حلّ الخلافات العربية، واحتواء الأزمات؛ لتقوية الوزن العربيّ الإقليمي والدوليّ.